

المحاسبة عن الاستثمارات في الأوراق المالية طبقاً للدليل المحاسبي رقم ٢٠ بالكويت دراسة تحليلية مقارنة

د. حصة البكر**

د. محمد العظم*

مقدمة :

في عام ١٩٨٧م صدر عن وزارة التجارة والصناعة بدولة الكويت القرار الوزاري رقم (٤) بشأن المبادئ المحاسبية التي يتعين اتباعها في إعداد البيانات المالية الخاصة بالشركات والمؤسسات. وقد تضمن ذلك القرار الدليل رقم (٢) الخاص «بمحاسبة الاستثمار» (الكويت اليوم - العدد ١٧٠٢). وقد اشتمل ذلك الدليل على مجموعة من القواعد التي تتناول بعض أسس تقويم الاستثمارات في الأوراق المالية من جانب المؤسسات والشركات الاقتصادية، على اختلاف أشكالها القانونية، وكذلك بعض القواعد الواجب مراعاتها للإفصاح عن البيانات المالية الصادرة عن تلك المؤسسات والشركات.

وقد جاء الدليل رقم (٢) ليسد ثغرة نتجت عن الإفتقار إلى مجموعة من المبادئ المحاسبية المتعارف عليها محلياً، التي تضمن الحد من نطاق التفاوت في استخدام الطرائق البديلة لقياس بنود القوائم المالية، والتي تضمن أيضاً توفير حد أدنى من الإفصاح عن البيانات المالية في التقارير المالية الصادرة عن المؤسسات الاقتصادية. وتستند الحاجة إلى تأمين مثل هذا الدليل من الناحية المحاسبية إلى أهمية بند الاستثمارات على وجه العموم في غالبية ميزانيات المؤسسات والشركات الكويتية، كما وأن نسبة لا بأس بها من تلك الاستثمارات تأخذ شكل الاستثمارات في الأوراق المالية. ويتضح من الشكل رقم (١) أن حجم إستثمارات معظم الشركات المساهمة الكويتية - كما تظهر في ميزانياتها في نهاية عام ١٩٨٦ على سبيل المثال - تتراوح بين حوالي ١٢٪ إلى حوالي ٣٤٪ من مجموع أصولها. وتمثل الإستثمارات في الأوراق المالية على وجه الخصوص ما يتراوح بين ١٤٪ إلى ٧٧٪ من إجمالي تلك الإستثمارات عن نفس العام.

* استاذ - قسم المحاسبة - كلية التجارة - جامعة الكويت .

** استاذ مساعد - قسم المحاسبة - كلية التجارة - جامعة الكويت .

شكل رقم (١)
الأهمية النسبية لبند الاستثمارات في ميزانيات
الشركات المساهمة الكويتية المسجلة بسوق الأوراق المالية
(مقاسة كنسبة مئوية من إجمالي الأصول)*

في نهاية عام :					
١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	
					أولا : الاستثمارات قصيرة الأجل :
٩,٢٨	٤,٠٩	١,٥٠	١,١٥	١,٧٤	قطاع الشركات الصناعية
٨,٢٢	١٣,٣٨	٦,٣١	٤,٤٢	٠,٠٠	قطاع شركات الأغذية
١٥,٩٦	٦,٤٠	١٠,٩٩	١,٥٠	٢,٢٢	قطاع شركات النقل والخدمات
٦,٦٣	٥,١٩	٨,٨٧	١٢,٥٣	١١,١٧	قطاع الشركات العقارية
١٩,١٥	١٢,٨٩	١٢,٩٩	١٦,٠٤	١٤,٢٨	قطاع شركات الاستثمار
٠,٠٠	٠,٠٠	٠,١٢	٠,١٢	٠,١٣	قطاع شركات التأمين
					ثانيا : الاستثمارات طويلة الأجل :
٢٢,٠١	٢٠,٦٢	٢٧,٣٤	٢٤,٥٤	٢١,٢٢	قطاع الشركات الصناعية
٧,٤٠	٧,٣٩	٢٧,٤٨	٣٢,٢٥	٣٣,٦٥	قطاع شركات الأغذية
١٨,٧١	٢٢,٤٠	٢١,٦١	٣٤,٤٠	٤١,٦٠	قطاع شركات النقل والخدمات
٥,٨٣	١٢,٤٩	١٠,٨٦	٧,٨٩	٧,٣٣	قطاع الشركات العقارية
٨,٣٩	٥,٠٦	٤,٧٣	٤,٩٢	٤,٥٧	قطاع شركات الاستثمار
٣٣,٩٥	٣٨,٥٩	٤٥,٥٥	٤٦,٣٨	٤٤,٦٦	قطاع شركات التأمين

* المصدر : الدليل المالي للشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية ٨٠ - ١٩٨٦ معهد الدراسات المصرفية (الكويت - ١٩٨٧).

الأهمية النسبية لبند الاستثمارات في الأوراق المالية في ميزانيات الشركات المساهمة
الكويتية المسجلة بسوق الأوراق المالية (مقاسة كنسبة مئوية من إجمالي الأصول)**

في نهاية عام :					
١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	
٨,٤٨	٧,١٣	٨,٩٠	٩,٩٣	١٢,٤٧	قطاع الشركات الصناعية
١٠,٧٥	١٦,٦٧	٢١,٠٤	٢٤,٨٤	٢١,٥٨	قطاع شركات الأغذية
٤,٧٠	٤,٤٥	٦,٨٤	١١,٢٦	٩,٧٩	قطاع شركات النقل والخدمات
٧,٤٣	٦,٠١	١٣,٨٥	١٤,٤٠	١٣,٥٣	قطاع الشركات العقارية
٢١,٢٠	١٥,٤٣	١٥,٢٧	١٨,٢٧	١٦,٦٤	قطاع شركات الاستثمار
٢٠,٧٢	٢٤,٠٧	٣٠,٠٠	٣٥,٣٩	٣٣,٧٨	قطاع شركات التأمين

** المصدر : عينة من البيانات المجمعة لكل قطاع والواردة بدليل الشركات الدولية الكويتية للاستثمار عن سوق الاسهم الكويتية ١٩٨٧/٨٢ - الكويت ١٩٨٧.

وإذا ما أخذنا في الاعتبار عامل التغيرات في الأسعار السوقية للإستثمارات في الأسواق المالية الملحوظة بوجه خاص في السنوات الأخيرة، سواء في الأسواق العالمية أم المحلية، بالإضافة إلى الأهمية النسبية لتلك الإستثمارات في ميزانيات الشركات الكويتية، فسوف يتضح لنا أن تطبيق طرائق مختلفة للمحاسبة عن تلك الإستثمارات يتوقع أن ينتج آثاراً متفاوتة بدرجة كبيرة نسبياً على المراكز المالية، وبيانات الربحية المتعلقة بالمؤسسات القائمة بالإستثمار .

ويتناول البحث الحالي تحليلاً للقواعد التي أوردها الدليل رقم (٢) للمحاسبة عن الإستثمارات في الأوراق المالية، وذلك بإستعراض تلك القواعد، ومناقشة مدى اتساقها على ضوء القواعد العامة لنظرية المحاسبة، ومقارنتها بمبيلاتها الصادرة عن لجنة مبادئ المحاسبة الدولية International Accounting Standards Committee (IASC) ومجلس مبادئ المحاسبة المالية الأميركية Financial Accounting Standards Board (FASB) وفي الأجزاء التالية من البحث يتم تناول الأمور الآتية على التوالي :

أولاً : نطاق تغطية الدليل رقم (٢) للمحاسبة عن الاستثمارات .

ثانياً : تحليل للقواعد التي أوردها الدليل رقم (٢) للمحاسبة عن الإستثمارات في الأسهم، وذلك عن طريق تلخيص تلك القواعد في شكل خرائط تدفق، وتقييم مدى اتساقها مع القواعد العامة لنظرية المحاسبة .

ثالثاً : المقارنة بين القواعد التي وردت بالدليل رقم (٢) وتلك الصادرة عن لجنة مبادئ المحاسبة الدولية (IAS No.25) ومجلس مبادئ المحاسبة المالية الأميركية (FASB, SFAS No.12) عن طريق تحليل أوجه الشبه وأوجه الخلاف بين تلك المبادئ والدليل الكويتي رقم (٢) .

رابعاً : تلخيص لنتائج تقييم القواعد التي أوردها الدليل على ضوء المناقشة المتعلقة بتحليل تلك القواعد ومقارنتها بمبيلاتها الدولية والأمريكية الواردة في الأجزاء ثانياً وثالثاً من البحث .

نطاق القواعد التي يغطيها الدليل رقم (٢)

جاء الدليل رقم (٢) بتعريف عام لمصطلح «الاستثمار» (البند أولاً من الدليل) وحصراً للأنواع المختلفة للاستثمارات، سواء أكانت استثمارات مالية، أم استثمارات في أصول حقيقية (ملموسة) . (البند ثانياً). ويتفق ذلك من ما أورده المبدأ الدولي رقم (٢٥) من تعريف

للاستثمارات وأشكالها^(١). إلا أن الدليل رقم (٢) يختلف عن الدليل الدولي رقم (٢٥) في أن الدليل الكويتي (٢) قد استبعد الاستثمارات في الأراضي والمباني من نطاقه، نظراً لتخصيص الدليل الكويتي رقم (٣) «لمحاسبة العقار» لتلك المعالجات. ولذلك فإنه على الرغم من ورود تعريفات عامة للاستثمارات المالية والحقيقية في الدليل رقم (٢) إلا أنه يركز فقط على الاستثمارات المالية.

وقد جاءت تغطية الدليل رقم (٢) للاستثمارات في الأوراق المالية بصفة عامة دون تفرقة بين الاستثمارات التي تمثل حقوق ملكية : Equity Securities (مثل الأسهم، وما في حكمها) والإستثمارات في إصدارات القروض من جانب الشركات المساهمة Debt Securities (مثل قروض السندات وما في حكمها)، وسواء كانت تلك الاستثمارات قصيرة الأجل، أم طويلة الأجل. وتنبع أهمية التفرقة بين الاستثمارات في حقوق الملكية (الأسهم) الاستثمارات في إصدارات القروض (السندات) في أن المعالجات المحاسبية لهذين النوعين من الإستثمارات ليست بالضرورة موحدة في كافة الحالات.

ففي حالة الاستثمارات قصيرة الأجل في السندات، فإنه على الرغم من أن المعالجة المحاسبية تتجه عموماً إلى استخدام طريقة التكلفة لمعالجة تلك الاستثمارات، إلا أنه ليس هناك ما يمنع من تطبيق نفس قواعد المحاسبة عن الاستثمارات قصيرة الأجل في الأسهم أيضاً على تلك الاستثمارات. ويعتبر البعض أن توحيد قواعد المحاسبة عن الاستثمارات قصيرة الأجل سواء أكانت استثمارات في أسهم أو في سندات : من الأمور التي تحقق درجة أكبر من الانساق في المعالجات المحاسبية^(٢).

إلا أن الوضع يختلف بالنسبة للاستثمارات طويلة الأجل في السندات، إذ يتطلب معالجتها الحاجة إلى توزيع الفرق بين تكلفة حيازتها والقيمة المسددة في تاريخ الاستحقاق (أي الخصم أو العلاوة في تاريخ الشراء)، وتخفيض ذلك الفرق دورياً، بتعديل كلا من إيرادات الفوائد والقيمة الدفترية للاستثمارات. وبالتالي فإن قواعد المحاسبة عن الإستثمارات طويلة الأجل في الأسهم (مثل طريقة التكلفة، أو السوق أيها أقل) لا تنطبق عموماً على الاستثمارات طويلة الأجل في السندات^(٣).

ولذا يستفاد ضمناً من عدم التفرقة بين الاستثمارات في الأسهم أو السندات في الدليل رقم

(١) يراجع في ذلك الفقرات ٣، ٤، ٥، ٦، من المبدأ الدولي رقم (٢٥) :

IASC : IAS No. 25, 1986, Para. 3, 4, 5, 6 .

(٢) انظر في ذلك على سبيل المثال :

Williams, Stanga and Holder, 1984, pp. 386-7 .

(٣) انظر في ذلك على سبيل المثال :

Danos and Imhoff, 1986, pp. 570-576 .

(٢) أنه ليس هناك ما يمنع من تطبيق قواعد موحدة على الإستثمارات قصيرة الأجل سواء أكانت استثمارات في أسهم أو سندات . إلا أنه بالنسبة للاستثمارات في السندات فقد أورد الدليل رقم (٢) نصاً خاصاً في الفقرة الأخيرة من البند (ثالثاً) والتي تتطلب أن «الفرق بين تكلفة الحياة وقيمة التسديد لإستثمار في سندات الدين - الخصم أو العلاوة عند الحياة - يتم إطفاءه عادة بالتساوي خلال المدة بين تاريخ الشراء وتاريخ الاستحقاق وذلك لكسب مردود ثابت من هذا الإستثمار»^(١). وهذا الإجراء ينطبق فقط على الإستثمارات طويلة الأجل في السندات، إذ لا يتم عادة إطفاء الخصم أو العلاوة المترتب على الإستثمارات قصيرة الأجل في السندات، نظراً لعدم توقع الاحتفاظ بتلك الاستثمارات حتى تاريخ الاستحقاق. ولذا يستفاد هنا من نص البند ثالثاً في الدليل رقم (٢) إن القواعد الخاصة بالمحاسبة عن الإستثمارات طويلة الأجل في الأسهم لا تنطبق بالضرورة على الإستثمارات طويلة الأجل في السندات . وقد أكدت الفقرة (ب) من البند خامساً من الدليل رقم (٢) هذا الاتجاه بالنص على اقتصار تطبيق طريقة التكلفة أو السوق أيهما أقل «في حالة الإستثمارات في أسهم الغرض منها الاحتفاظ بها لمدة طويلة» .

ومن ناحية أخرى فإن الدليل رقم (٢) لا يغطي كافة القواعد المتعلقة بالمحاسبة عن استثمارات الأسهم على اختلاف الغرض من الإستثمار، إذ لا يتناول الاستثمارات في الشركات التابعة Subsidiaries أو الاستثمارات في الشركات الزميلة Associate Companies والتي عادة ينطبق عليها «طريقة حقوق الملكية Equity method» بالإضافة إلى إعداد القوائم المالية الموحدة (المجمعة) في بعض الأحيان في حالة الاستثمارات في الشركات التابعة. ولذا يستفاد من استبعاد الاستثمارات في الشركات التابعة والشركات الزميلة من نطاق الدليل رقم (٢) أن ذلك الدليل يقتصر على الاستثمارات التي غرضها الاستثمار بصفة عرضية Passive Investments سواء أكان قصيراً أم طويلاً الأجل، وليس بغرض ممارسة تأثير فعال Significant influence أو لغرض السيطرة Control على السياسات المالية والتشغيلية للشركات المستثمر في أسهمها^(٢). إلا أنه نظراً

(١) يلاحظ هنا : أن تلك الفقرة من البند ثالثاً من الدليل رقم (٢) مأخوذة حرفياً عن الفقرة رقم (١٥) من المبدأ الدولي رقم (٢٥)، باستثناء أن الدليل رقم (٢) أضاف كلمة «بالتساوي» وتمت ترجمة «معدل ثابت للعائد Constant Yield» من المبدأ الدولي إلى «مردود ثابت» في الدليل الكويتي، عند وصف كيفية توزيع الخصم أو العلاوة بين الفترات المحاسبية .

ويستفاد من ذلك أن الدليل الكويتي قد قصد بذلك تفضيل توزيع الخصم، أو العلاوة باتباع طريقة الخط المستقيم (القسط المتساوي) Straight-line amortization على طريقة القيمة الحالية (معدل الفائدة الفعلي) Effective interest method. ويشير ذلك تساؤلاً حول مبررات تفضيل طريقة الخط المستقيم نظراً لأن غالبية التطبيقات المحاسبية تنتج إلى تفضيل طريقة القيمة الحالية، لتحقيقها معدلاً ثابتاً للعائد من فترة لأخرى، يتفق مع معدل العائد الضمني في تاريخ الإستثمار، بالإضافة إلى أن طريقة الخط المستقيم لا تعتبر على وجه العموم طريقة مقبولة محاسبياً، إلا في الأحوال الخاصة، التي تؤدي فيها إلى نتائج لا تختلف جوهرياً عن نتائج تطبيق طريقة القيمة الحالية. يراجع على سبيل المثال : Williams et al, 1984, p.393 .

(٢) عادة ما تحدد القواعد المحاسبية نسبة من الاستثمارات تزيد على ٢٠٪ من الأسهم التي لها حق التصويت، لكي يمكن القول بوجود تأثير فعال على سياسات الشركة المستثمر فيها، ونسبة تزيد على ٥٠٪ للقول بوجود سيطرة على تلك الشركة .

لعدم ذكر الدليل رقم (٢) لتعريف «الشركة الزميلة» ولعدم وجود أدلة أخرى محلبة تتناول سياسات إعداد البيانات المالية الموحدة حتى الآن، فإن الفصل بين بعض الحالات التي يتعين فيها تطبيق طريقة حقوق الملكية Equity method في حالة اعتبارها استثمارات في شركات زميلة أو تطبيق القواعد التي أوردها الدليل رقم (٢) باعتبارها استثمارات عرضية لا تهدف إلى ممارسة تأثير فعال أو سيطرة على الشركة المستثمر فيها، سوف يظل متروكا للتقدير المهني للمحاسب ولتقديرات الإدارة .

وأخيرا فإنه على الرغم من أن نطاق الدليل رقم (٢) يغطي الإستثمارات في الأسهم وما في حكمها إلا أن الدليل لم يورد قواعد للمحاسبة عن بعض الاستثمارات في حقوق الملكية التي تعتبر في حكم الأسهم مثل شهادات شراء الأسهم Stock Warrants التي قد تشتري عند الاستثمار في الأسهم أو السندات، وكذلك حقوق الإكتتاب في الأسهم Stock rights التي قد تصدر منفصلة بمناسبة إصدار أسهم الزيادة في رأس المال .

تحليل للقواعد التي أوردها الدليل رقم (٢) للمحاسبة عن الاستثمارات في الأسهم

يتضح من تحليل ما جاء به الدليل رقم (٢) الكويتي من قواعد للمحاسبة عن الاستثمارات في الأسهم ارتكاز الدليل على مجموعة من الخصائص الرئيسية التي يمكن حصرها ومناقشة كل منها على ضوء المفاهيم العامة في نظرية المحاسبة، كما يلي :

أولا : تصنيف الإستثمارات إلى قصيرة الأجل وطويلة الأجل :

لم يأخذ الدليل بمفهوم المحفظة الوحيدة للاستثمارات Single portfolio approach وإنما اعتمد على ضرورة تصنيف الاستثمارات إلى متداولة وغير متداولة لغرض تحديد القواعد المحاسبية الواجبة التطبيق بشأنها. وقد اشترط الدليل ضرورة تحديد ذلك التصنيف حتى بالنسبة لتلك المؤسسات التي لا تميز بين النوعين من الإستثمارات في ميزانياتها (البند رابعا من الدليل) وقد أورد الدليل تعريفا للاستثمارات قصيرة الأجل بأنها تلك «التي من طبيعتها سرعة تحويلها إلى نقد ويكون القصد (النية) من الإحتفاظ بها لغرض المتاجرة وبيعها في خلال سنة واحدة» (البند أولا). أما الإستثمارات طويلة الأجل فهي تلك التي لا يتم تصنيفها ضمن الاستثمارات قصيرة الأجل^(١) .

ويتضح من ذلك أن الدليل قد أخذ بمنهج إزدواجية محفظة الإستثمارات Dual portfolio

(١) يلاحظ هنا : أن تعريف الأصول المتداولة يتأثر بطول دورة الأعمال إذا ما كانت أطول من سنة واحدة، ومن رأينا أن التعريف الذي أورده الدليل للاستثمارات طويلة الأجل يجب تفسيره على أساس إمكان تحويلها إلى النقد خلال سنة واحدة، أو دورة الأعمال أيها أطول .

approach، واعتمد في التصنيف على معيارين :

الأول : وهو طبيعة الاستثمارات ذاتها من حيث سرعة تحويلها إلى نقدية سائلة .
الثاني : وهو نوايا الإدارة فيما يتعلق بمدة وهدف الإستثمار. ولا شك أن المعيار الأول سوف يسهل تطبيقه بالنسبة لتلك الإستثمارات التي لها سوقا نشطة (رائجة) Marketable وبالتالي يمكن الحصول على قيمتها السوقية. ولذا فإنه يمكن التقليل من درجة التقدير الشخصي في تطبيق المعيار الأول عن طريق اشتراط أن تكون الاستثمارات التي يتم تصنيفها كقصيرة الأجل لها سوقا نشطة (رائجة)، وهو الأمر الذي لم يورده الدليل. إذ أن شرط التعامل على الاستثمارات في سوق نشطة يمثل واحدا من أهم خواص إمكانات تحويل تلك الاستثمارات إلى نقدية .

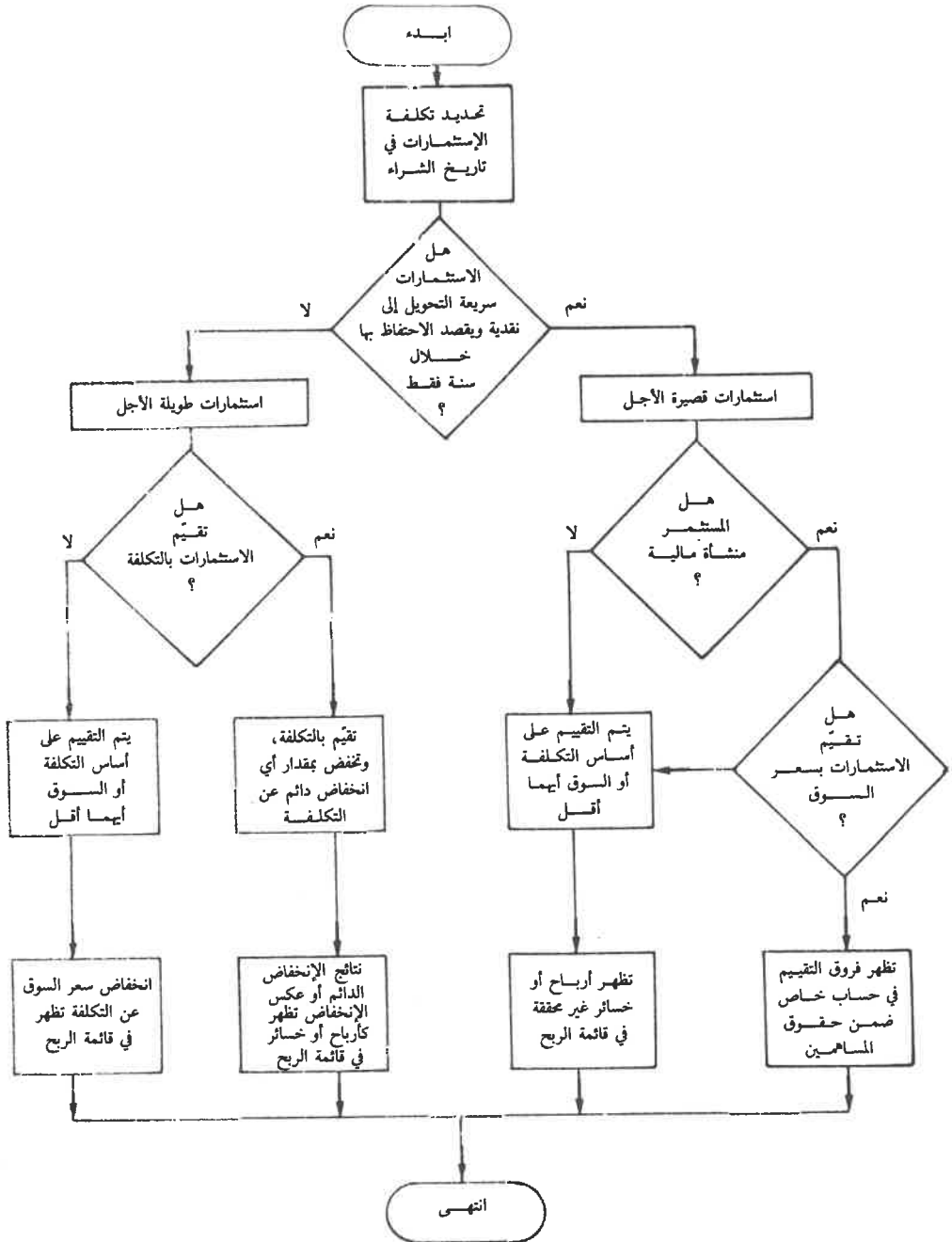
أما فيما يتعلق بالمعيار الثاني وهو نوايا الإدارة من الاحتفاظ بالإستثمارات فلم يرد في الدليل من الضوابط التي يمكن الاسترشاد بها في تحديد ذلك، الأمر الذي يجعل من تصنيف تلك الإستثمارات، وكذلك إعادة تصنيفها، متوقفاً على التقدير الشخصي للإدارة إلى حد كبير. وذلك يفسر أحد المبررات التي يستند إليها بعض الكتاب الذين ينادون باتباع «منهج المحفظة الوحيدة للاستثمارات» لغرض المحاسبة من تلك الاستثمارات، بدلا من محاولة وضع قواعد متفاوتة لكل من المحفظة قصيرة الأجل وطويل الأجل (Haried and Smith, 1977) .

وبما يؤكد أيضا تفصيل منهج المحفظة الوحيدة على منهج ازدواجية حفظه الإستثمارات في حالة الدليل رقم (٢) : أن قواعد انطباق طريقة التكلفة أو السق أيها أقل التي جاء بها الدليل لا تختلف في جوهرها بالنسبة لكل من المحفظة طويلة الأجل وقصيرة الأجل، وذلك على عكس الحال بالنسبة للمبادئ المحاسبية التي تأخذ بمفهوم ازدواجية محفظة الاستثمارات، والتي تورد معالجات محاسبية مختلفة للاستثمارات في الحالتين .

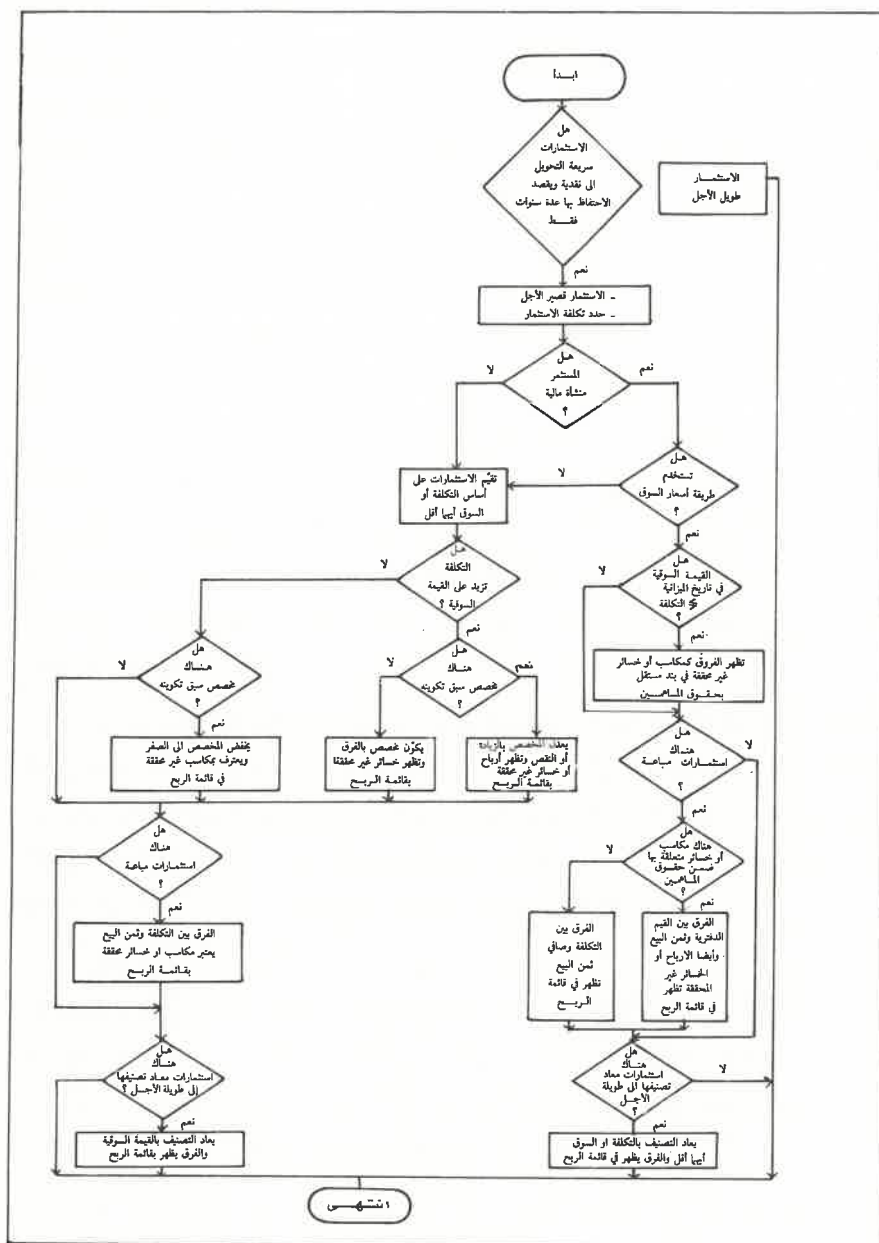
ولذا فمن رأينا أن منهج ازدواجية محفظة الاستثمارات الذي أخذ به الدليل رقم (٢) قد جاء قاصرا، لعدم اشتراط أن تكون الاستثمارات قصيرة الأجل لها سوق نشطة (رائجة)، ولعدم وضعه ضوابط يستند إليها في تفسير معيار نوايا الإدارة للاحتفاظ بالاستثمارات. ويضاف إلى ذلك أن هذا التقسيم لا تظهر أهميته طبقا للدليل (٢) إلا فيما يتعلق بتطبيق طريقة التكلفة على الاستثمارات التي ليس لها سوق نشطة وبالتالي يجب استبعادها من الأصول المتداولة .

ثانيا : أسس تقييم الاستثمارات

يورد الدليل رقم (٢) أسسا متفاوتة لتقييم المحافظ الاستثمارية قصيرة الأجل وطويلة الأجل كما يتضح من الشكل رقم (٢) .



شكل رقم (٢) الدليل المحاسبي (٢) بدولة الكويت
المحاسبة عن استثمارات الأوراق المالية أسس تقييم الاستثمارات قصيرة وطويلة الأجل



الدليل المحاسبي (٢) بدولة الكويت المحاسبة عن استثمارات الأوراق المالية :
الاستثمارات قصيرة الأجل

ففي حالة المحفظة قصيرة الأجل فإن القاعدة العامة هي التقييم على أساس التكلفة أو السوق أيهما أقل، والتي تطبق إما بالنسبة لمجموع المحفظة ككل Aggregate Portfolio level أو على مستوى كل مجموعة (صنف) من مكونات تلك المحفظة Category. ولا يسمح الدليل بتطبيق أساس التكلفة أو السوق أيهما أقل على مستوى كل بند من البنود على حدة Item by item. ويرد في الدليل استثناء من تطبيق طريقة التكلفة أو السوق أيهما أقل في حالة الشركات المالية (شركات الاستثمار والبنوك) إذ يميز تطبيق طريقة القيمة السوقية على محفظة الاستثمارات قصيرة الأجل (يراجع الشكل رقم ٣) .

أما بالنسبة للمحفظة طويلة الأجل فيورد الدليل رقم (٢) بديلين يمكن اتباع أحدهما كأساس للتقييم وهما أساس التكلفة أو أساس التكلفة أو السوق أيهما أقل .

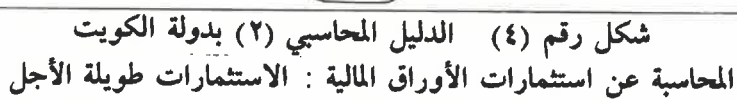
إلا أنه في معرض ذكر شروط انطباق أي من الطريقتين فإن الدليل ينص هنا على أن طريقة التكلفة أو السوق «يجب» أن تطبق «في حالة الاستثمارات في الأسهم عندما يكون الغرض الاحتفاظ بها لمدة طويلة، ويكون الغرض الأساسي من هذا الاستثمار عادة غو النشاط التجاري طويل المدى، وتعزيز السياسة الاستثمارية طويلة الأجل». وبالتأمل في هذا الشرط نجد أنه لا يخرج عن تعريف الاستثمارات طويلة الأجل الذي أتى به الدليل من حيث الغرض من الإستثمار ومدة الاحتفاظ به .

وبالتالي يتضح التعارض بين أن يورد الدليل طريقتين للتقييم، ثم يشترط أن تطبق إحداهما (وهي طريقة التكلفة أو السوق أيهما أقل) على الاستثمارات التي يتم تصنيفها كطويلة الأجل. ومن رأينا أنه كان يجب النص على أساس تقييم المحافظ طويلة الأجل للأسهم بحيث يفهم منها أن القاعدة العامة هي تطبيق طريقة التكلفة أو السوق أيهما أقل، ما عدا الحالات التي لا يتوافر فيها بيانات عن القيم السوقية، وبالتالي لا مفر من تطبيق طريقة التكلفة^(١) .

وذلك يؤكد مرة ثانية أنه كان من الضروري للدليل رقم (٢) اشتراط وجود سوق نشطة للإستثمارات التي تصنف كأصول متداولة وكذلك تلك الطويلة الأجل التي ينطبق عليها طريقة التكلفة، أو السوق، أيهما أقل. وبالتالي فقد كان يمكن للدليل رقم (٢) الاكتفاء بالنص على اشتراط أن تكون الاستثمارات طويلة الأجل لها سوق نشطة، لكي ينطبق عليها أساس التكلفة، أو السوق أيهما أقل، وتطبيق أساس التكلفة في حالة انتفاء هذا الشرط .

وقد أورد الدليل رقم (٢) (في الفقرة الأخيرة من البند خامسا) استثناء يميز بموجبه تطبيق

(١) يراعى أن الدليل رقم (٢) قد اقتصر في اشتراط تطبيق طريقة التكلفة أو السوق أيهما أقل على حالة الاستثمارات في الأسهم (الفقرة خامسا ب)، ويفهم من ذلك أن الدليل رقم (٢) يأخذ بتطبيق طريقة التكلفة على الاستثمارات في السندات (وما في حكمها) إذا تم تصنيفها كاستثمارات طويلة الأجل .



طريقة التكلفة على «الأسهم التي يتم شراؤها وبيعها بقرار من مجلس الإدارة» على أن يتم الإفصاح عن قيمتها السوقية. ونرى هنا أن ذلك الاستثناء يفتح الباب على مصراعيه للخروج على أساس التكلفة أو السوق أيهما أقل عند تقييم الاستثمارات في الأسهم على الرغم من توافر بيانات القيمة السوقية. إذ يكفي هنا على سبيل المثال، استبعاد أية خسائر نتيجة لانخفاض القيمة السوقية عن تكلفة الاستثمارات، وعدم إظهارها في قائمة الربح، أن يكون قد صدر قرار من مجلس الإدارة فيما يتعلق بحيازة تلك الاستثمارات. وذلك يجعل الحكم على كفاءة السياسة الاستثمارية رهنا بصدور قرار مجلس الإدارة من عدمه بدلا من ارتكازه على التغير في القيمة السوقية. وبالتالي فإن الحكمة من تطبيق أساس التكلفة أو السوق أيهما أقل كمنهج محاسبي متحفظ في التقييم، وتحديد الربحية الدورية، يصبح من اليسير مخالفتها عن طريق استصدار قرار من مجلس إدارة الشركة.

ثالثا : أثر تقييم الاستثمارات على صافي الربح

يمكن على وجه العموم التمييز بين نوعين من المكاسب (الخسائر) المترتبة على الاستثمار في الأوراق المالية :

الأول : ويتعلق بالمكاسب (الخسائر) المحققة بالفعل خلال الفترة، وتشتمل على إيرادات الاستثمارات التي تخص الفترة، والتي تأخذ شكل الأرباح الموزعة والفوائد وغيرها، بالإضافة إلى المكاسب (الخسائر) المحققة على الاستثمارات المباعة خلال الفترة التي تقاس بالفرق بين صافي المتحصل من البيع والقيمة الدفترية (أو التكلفة) للاستثمارات المباعة^(١).

الثاني : ويتعلق بالمكاسب (الخسائر) التي مردها تقلبات أسعار السوق بالقياس إلى التكلفة (أو القيمة الدفترية) للاستثمارات المحتفظ بها في تاريخ الميزانية. ويمكن حصر تلك المكاسب (الخسائر) في الأنواع التالية :

١ - المكاسب (الخسائر) الناتجة عن زيادة (نقص) القيمة السوقية عن تكلفة الاستثمارات قصيرة الأجل. وطبقا للدليل رقم (٢) فإنه يؤخذ بالخسائر الناتجة عن نقص القيمة السوقية عن التكلفة لمحفظة الاستثمارات قصيرة الأجل المقيمة على أساس التكلفة، أو السوق، أيهما أقل. وتظهر تلك الخسائر في قائمة الربح، ويقابلها ظهور مخصص لهبوط القيمة السوقية،

(١) يلاحظ أن هناك اختلافاً في صياغة الفقرة الثانية من البند (ثامنا) في الدليل رقم (٢) إذا ما تم مقارنتها بالفقرة رقم (٢٥) من المبدأ رقم (٢٥) من مبادئ المحاسبة الدولية، إذ يلاحظ عدم ظهور عبارة «وذلك بالإضافة إلى المكاسب أو الخسائر» في تلك الفقرة. وبالتالي فيفضل أن تكون هذه الفقرة على الوجه التالي :

وإذا كانت الاستثمارات قصيرة الأجل تدرج بالتكلفة أو سعر السوق أيهما أقل فإن مخصص الانخفاض عن التكلفة أو أي مبلغ يعكس هذا الانخفاض يجب أن يدرج في الأرباح والخسائر وذلك بالإضافة إلى المكاسب أو الخسائر المحققة من بيع الاستثمارات في بيان الأرباح والخسائر.

مطروحاً من تكلفة الاستثمارات في الميزانية، أما زيادة القيمة السوقية فلا يعتد بها كمكاسب تظهر في قائمة الربح، إلا في حدود ما سبق الإعراف به كخسائر سابقة. ويميل الفكر المحاسبي إلى اعتبار مثل تلك المكاسب كنوع من أنواع التغير في التقدير المحاسبي Change in estimate يظهر في قائمة الربح، ولذا يمكن أن يطلق عليها «استرداد لخسائر غير محققة سابقة»^(١) Recovery of previous unrealized loss.

٢- المكاسب (الخسائر) الناتجة عن زيادة (نقص) القيمة السوقية عن التكلفة لمحفظة الإستثمارات طويلة الأجل. ويميّز في هذه الحالة بين نوعين من الخسائر الناتجة عن انخفاض القيمة السوقية :

أ - الخسائر نتيجة النقص المؤقت في القيمة Temporary decline. وطبقاً للدليل رقم (٢) فإنه يتم المحاسبة عن تلك الخسائر بإظهارها في قائمة الربح، وذلك عن الإستثمارات طويلة الأجل، المقيمة على أساس التكلفة أو السوق أيهما أقل. ويسري ذلك أيضاً على الزيادة اللاحقة للقيمة، والتي يعترف بها كإسترداد لما سبق المحاسبة عنه كخسائر غير محققة، وفي حدود تلك الخسائر. إلا أنه طبقاً لطريقة التكلفة للمحاسبة عن الاستثمارات طويلة الأجل، فقد تجاهل الدليل رقم (٢) تلك التغيرات في القيمة، إذ لا تؤثر على تحديد صافي الربح. وبطبيعة الحال فإن عدم وجود سوق نشطة (رائجة) لتلك الاستثمارات يجعل من الصعب قياس مثل تلك المكاسب، أو الخسائر، لغياب الأسعار السوقية التي يمكن الإعتماد عليها في التقييم. وذلك يجب أن يكون الدافع لاختيار طريقة التكلفة كأساس للتقييم في تلك الحالة كما سبق الإشارة إليه في (ثانياً) أعلاه.

ب - الخسائر نتيجة للنقص غير المؤقت في القيمة السوقية عن تكلفة الاستثمارات طويلة الأجل Non-temporary decline. وطبقاً للدليل رقم (٢) فإنه لا يتم تمييز تلك الخسائر منفصلة عن الخسائر الناتجة عن النقص المؤقت، فكلاهما يتم معالجته عن طريق تكوين المخصص اللازم، والذي مصدره قائمة الربح، وذلك في حالة اتباع طريقة التكلفة أو السوق، أيهما أقل.

أما في حالة المحفظة طويلة الأجل المقيمة على أساس التكلفة، فطبقاً للدليل رقم (٢)، فيجب الأخذ في الحسبان الخسائر الناتجة عن الانخفاض الدائم وإظهارها في قائمة الربح (كخسائر غير محققة) وانقاص القيمة الدفترية مباشرة بقيمتها بالنسبة لكل استثمار على حدة

(١) يراجع في ذلك على سبيل المثال :

Hendriksen, 1982, pp.289-290; Wolk et al, 1984, p.547

(الفقرة خامسا من الدليل). وتتفاوت الآراء بخصوص إمكان تعديل قيمة الاستثمارات بالزيادة إذ لو ارتفعت القيمة السوقية Market recovery، وما إذا كان يمكن استرداد الخسائر نتيجة للنقص الدائم للقيمة، باعتبارها بندا من بنود الأرباح والخسائر. ويميل الرأي إلى إمكان اعتبارها نوعا من التغير في التقدير - مثلها مثل الخسائر الناتجة عن الانخفاض المؤقت في القيمة - طالما أنها لم تتحقق بالفعل، نتيجة لبيع الاستثمارات^(١).

وقد أخذ الدليل رقم (٢) بهذا الرأي، إذا سمح بأن يظهر في قائمة الربح أية مكاسب نتيجة لاستعاضة الخسائر غير المحققة السابقة، وفي حدود تلك الخسائر، طبقا للفقرة (أ) من البند ثامنا، والتي تنص على أن يدرج في بيان الأرباح والخسائر «الانخفاض الدائم للاستثمارات طويلة الأجل، وكذلك عندما تنتفي الحاجة إليه»

ولذا يتضح أن الحاجة إلى تمييز الانخفاض الدائم أو عكس هذا الانخفاض Reversal تتعلق فقط بالمحافظة طويلة الأجل المقيمة على أساس التكلفة. وبالتالي فلا يثار الحاجة إلى التمييز بين الانخفاض المؤقت أو الدائم، فيما يتعلق بالمحافظة المقيمة على أساس التكلفة أو السوق أيهما أقل، سواء كانت قصيرة أم طويلة الأجل، نظراً لأن كليهما يعالج معالجة موحدة، طبقا للدليل رقم (٢) من حيث أثره على قائمة الربح. ومن هنا يبدو أن أساس التقييم الذي نص عليه الدليل لمعالجة الخسائر غير المحققة أو استرداد تلك الخسائر يحقق اتساقاً في المعالجة بين تقييم المحافظة قصيرة الأجل وطويلة الأجل المطبقة بشأنها أساس التكلفة، أو السوق، أيهما أقل، ويقصر الحاجة إلى الفصل بين الانخفاض المؤقت والانخفاض الدائم فقط في حالة المحافظة طويلة الأجل المقيمة على أساس التكلفة. ويلخص الشكل رقم (٥) الأثر على قائمة الربح والميزانية نتيجة لتطبيق أسس التقييم المختلفة طبقا لما جاء به الدليل رقم (٢).

رابعا : مكاسب (خسائر) محفظة الاستثمارات المقيمة على أساس سعر السوق
كما سبق القول فقد أجاز الدليل رقم (٢) للمؤسسات المالية اتباع طريقة سعر السوق، بدلا من طريقة التكلفة، أو السوق أيهما أقل، لغرض تقييم محفظة الاستثمارات قصيرة الأجل. وقد اعتبر الدليل فروق القيمة السوقية عن التكلفة في هذه الحالة كأرباح أو خسائر غير محققة، تظهر في حقوق المساهمين مباشرة كبند مستقل (البند خامسا من الدليل ٢)، ولا يجوز توزيع أرباح من هذا البند (البند ثامنا من الدليل ٢). وتتفق هذه المعالجة مع ما أخذت به بعض المبادئ المحاسبية المتعارف عليها في بعض البلدان بالسماح بتطبيق طريقة القيمة السوقية، لتقييم استثمارات بعض

(١) يراجع في ذلك :

Norgaard and Grinnell, 1976; Haried and Smith, 1977;

Douglas, 1972; O'Connor and Hamre, 1972; Beaver, 1971.

شكل رقم (٥) الأثر على القوائم المالية

أولاً - الأثر على قائمة الربح :

إيرادات الاستثمارات الناتجة عن الفوائد والأرباح الموزعة، بالإضافة إلى ما يأتي :

١ - في حالة محفظة الاستثمارات قصيرة الأجل مقيّمة على أساس أسعار السوق :

- الأرباح أو الخسائر المحققة من بيع الاستثمارات (بالفرق بين ثمن البيع والقيمة الدفترية) .
- الأرباح أو الخسائر غير المحققة والمحوّلة من حقوق المساهمين عن الاستثمارات قصيرة الأجل-المباعة خلال الفترة .
- زيادة القيمة السوقية على القيمة الدفترية للاستثمارات المعاد تصنيفها إلى بنود طويلة الأجل .

٢ - في حالة محفظة الاستثمارات قصيرة الأجل أو طويلة الأجل المقيمة على أساس التكلفة أو السوق أيهما أقل :

- خسائر غير محققة لتكوين غصص لهبوط إجمالي القيمة السوقية عن إجمالي التكلفة أو لغرض زيادة المخصص .
- مكاسب غير محققة (استرداد لخسائر غير محققة سابقة) بمقدار الزيادة في القيمة السوقية والتي سبق اعتبارها خسائر محققة .
- الأرباح أو الخسائر المحققة من بيع الاستثمارات بمقدار الفرق بين تكلفة الاستثمارات وصافي ثمن بيعها .
- الفرق بين القيمة السوقية والتكلفة للاستثمارات المعاد تصنيفها من استثمارات قصيرة الأجل إلى طويلة الأجل أو العكس .

٣ - في حالة محفظة الاستثمارات طويلة الأجل المقيمة على أساس التكلفة :

- خسائر غير محققة بمقدار النقص الدائم للقيمة السوقية عن القيمة الدفترية .
- مكاسب غير محققة بمقدار زيادة القيمة السوقية عن القيمة الدفترية وفي حدود ما سبق الاعتراف به من خسائر غير محققة .
- أرباح أو خسائر محققة عن الاستثمارات المباعة وبمقدار الفرق بين صافي ثمن البيع والقيمة الدفترية .
- أي فائض من تقويم الاستثمارات المعاد تصنيفها إلى استثمارات قصيرة الأجل .

ثانياً - الأثر على المركز المالي :

الأصول المتداولة :

- محفظة الاستثمارات قصيرة الأجل المقيمة على أساس أسعار السوق .
- محفظة الاستثمارات قصيرة الأجل المقيمة على أساس التكلفة أو السوق أيهما أقل بالتكلفة ناقصاً غصص هبوط سعر السوق عن التكلفة .

الأصول غير المتداولة (استثمارات طويلة الأجل) :

- محفظة الاستثمارات طويلة الأجل المقيمة على أساس التكلفة .
- محفظة الاستثمارات طويلة الأجل المقيمة على أساس التكلفة أو السوق أيهما أقل بالتكلفة ناقصاً غصص هبوط سعر السوق عن التكلفة .

حقوق المساهمين :

- مكاسب أو خسائر غير محققة عن الاستثمارات قصيرة الأجل المقيمة على أساس سعر السوق .
- الفائض من تقويم الاستثمارات طويلة الأجل المعاد تصنيفها إلى استثمارات قصيرة الأجل بالقيمة السوقية .
- المكاسب أو الخسائر غير المحققة عن الاستثمارات قصيرة الأجل المقيمة على أساس سعر السوق، والمحوّلة إلى حساب الأرباح والخسائر بمناسبة بيع تلك الاستثمارات .

المنشآت المتخصصة، مثل منشآت التأمين في الولايات المتحدة الأمريكية (FASB, SFAS)

No.60, 1982)

ويلاحظ أن تطبيق طريقة القيمة السوقية طبقاً للدليل رقم (٢) يقتصر على حالة المحفظة

قصيرة الأجل . ولذا يثار هنا التساؤل حول اتساق تلك المعالجة مع ما أتى به الدليل من أسس تقييم المحافظ الاستثمارية طويلة الأجل ، وكذلك مع القواعد التي نص عليها الدليل لإعادة تصنيف الاستثمارات من طويلة الأجل إلى قصيرة الأجل أو العكس .

إذ أنه طبقاً للدليل رقم (٢) فإن المحافظ الاستثمارية طويلة الأجل - سواء للمنشآت المالية أم غيرها من المنشآت يتم تقييمها طبقاً لأساس التكلفة أو السوق أيهما أقل أو أساس التكلفة ، وفروق القيمة السوقية عن التكلفة (أو القيمة الدفترية) تثبت في بيان الأرباح والخسائر . وإذا ما قامت المنشأة بإعادة تصنيف الإستثمارات طويلة الأجل إلى قصيرة الأجل ، وكانت تتبع طريقة القيمة السوقية لتقييم الإستثمارات قصيرة الأجل ، فإنه طبقاً للدليل رقم (٢) فإن «أي رصيد فائض من التقويم بالنسبة إلى الاستثمارات يدرج في حساب حقوق المساهمين كبند مستقل» (الفقرة (ب) من البند سابعاً) . ومن رأينا أن ما أتى به الدليل رقم (٢) بالسماح للمنشآت المالية بتطبيق طريقة القيمة السوقية على حالة المحافظ قصير الأجل فقط وإظهار الفروق الناتجة عن تقلبات القيمة السوقية في حقوق المساهمين سوف يؤدي إلى المفارقات التالية :

١ - عدم اتساق معالجة فروق القيمة السوقية عن التكلفة بين المحفظة قصيرة الأجل والمحفظة طويلة الأجل : إذ أنه مع تسليمنا بأهمية السماح للمنشآت ذات الطبيعة الخاصة بتطبيق طرائق محاسبية متعارف عليها في قطاع النشاط الذي تزاوله ، إذا كانت تلك الطرائق تختلف عن القواعد العامة للتقييم^(١) ، فإنه سوف يترتب على تطبيق سعر السوق على المحفظة الاستثمارية قصيرة الأجل للمنشأة المالية أن تؤخذ التقلبات الوقتية في سعر السوق بالقياس إلى التكلفة مباشرة إلى حقوق المساهمين دون أن تؤثر على قائمة الربح ، بينما إن تلك التقلبات التي تخص استثماراتها في المحفظة طويلة الأجل سوف تعتبر خسائراً غير محققة (أو استرداداً لخسائر غير محققة سابقة) تظهر في قائمة الربح طبقاً لطريقة التكلفة أو السوق أيهما أقل . وإذا ما اتبعت طريقة التكلفة كأساس لتقييم المحفظة طويلة الأجل ، فإن النقص الدائم في القيمة السوقية سوف يؤخذ أيضاً إلى قائمة الربح . مثل تلك المعالجة يصعب تبريرها من الناحية النظرية على الأقل ، إذا ما أخذنا في الحسبان أن استبعاد فروق القيمة السوقية عن تكلفة الاستثمارات من أن يؤثر على رقم صافي الربح ، وإظهاره في حقوق المساهمين مباشرة يمكن تأييده فكرياً بالنسبة للمحفظة طويلة الأجل ، على أساس أن التقلبات الوقتية في سعر سوق الإستثمارات لا يؤدي بالضرورة إلى أن تتحمل الشركة المستثمرة خسائر في استثماراتها طويلة الأجل ، طالما تحتفظ بتلك الاستثمارات لمدة طويلة كافية لأن يتوقع

(١) يلاحظ أن قطاعاً كبيراً من المنشآت المالية في الكويت التي سمح لها الدليل بتطبيق طريقة سعر السوق وهي البنوك ، تتبع سياسة التكلفة أو السوق أيهما أقل للاستثمارات المدرجة بسوق الأوراق المالية ، بينما تتبع طريقة التكلفة أو تقدير الإدارة أيهما أقل ، في حالة الاستثمارات غير المدرجة بسوق الأوراق المالية . يراجع في ذلك : Shuaib, 1984 . ومن ذلك يتضح أن الإستثناء الذي أورده المبدأ (٢) في هذا الشأن لا يمثل بالضرورة الممارسات السائدة في كافة المنشآت المالية .

خلالها رجوع أسعار السوق لمستوياتها العادية، وبالتالي عدم تحقق تلك الخسائر بالفعل^(١). ولكن بالنسبة للمحفظة قصيرة الأجل فإن احتمال تحقق تلك الخسائر يصبح كبيراً نظراً لقصر مدة الاستثمار، وبالتالي يصعب تبرير عدم أخذ الخسائر من الإنخفاض المؤقت عند تقييم السياسة الاستثمارية كما ينعكس في رقم صافي الربح.

ولكن إذا شاء للمبدأ رقم (٢) استثناء الشركات المالية من إظهار الخسائر الناتجة عن الإنخفاض المؤقت في قيمة الاستثمارات قصيرة الأجل في قائمة الربح، فمن باب أولى تطبيق هذا الاستثناء على المحافظ طويلة الأجل، والذي يمكن تبريره ليس فقط بالنسبة للمنشآت المالية وإنما لكافة المنشآت الأخرى. يضاف إلى ذلك أن التوجه في نظرية المحاسبة المعاصرة والأساس الفكري للقياس والإفصاح في التقارير المالية هو ضرورة الإفصاح عن مفهوم الربح الشامل Comprehensive income والذي يعكس التغير في صافي أصول المنشأة من كافة المصادر (باستثناء عمليات أصحاب المنشأة، من زيادة في رأس المال والأرباح الموزعة)، وبالتالي يعطي مقياساً للأداء الشامل كعائد على رأس المال المستثمر (FASB, SFAC No. 5, 1984) ويشتمل صافي الربح الشامل بهذا المعنى على تلك البنود التي تؤثر على حقوق المساهمين دون أن تظهر في رقم صافي الربح بمعناه الضيق^(٢)، ومن أمثلتها الخسائر غير المحققة نتيجة التقلبات المؤقتة في القيمة السوقية للاستثمارات، إذا تقرر عدم إدراج أثرها ضمن رقم صافي الربح بمعناه الضيق^(٣). ومثل ذلك التوجه في الإفصاح سوف يجعل الخروج عن القواعد العامة في إدراج الخسائر غير المحققة في حقوق المساهمين مباشرة بدلاً من إظهارها في قائمة الربح إجراء غير فعال إلى حد كبير، نظراً لأنه سوف يشترط إظهارها في جميع الأحوال في قائمة الربح الشامل^(٤).

٢ - إعطاء الدافع لإدارة المنشآت المالية لكي تقوم بتصنيف الاستثمارات من البداية كاستثمارات قصيرة الأجل بدلاً من طويلة الأجل؛ لكي لا يتم إظهار أية خسائر غير محققة - سواء كانت مؤقتة أم دائمة - ترتب على انخفاض القيمة السوقية، في قائمة الربح، وبالتالي يتم تأجيل

(١) يستخدم المبدأ الأمريكي رقم ١٢ الصادر عن مجلس مبادئ المحاسبة المالية الأمريكي مثل ذلك التبرير لتأييد إظهار الخسائر غير المحققة لانخفاض القيمة السوقية عن تكلفة الاستثمارات طويلة الأجل في حقوق المساهمين مباشرة:

FASB, SFAS No. 12, 1975, Par. 11.

يراجع Foran and Foran, 1987 في انتقاد تلك المعالجة.

(٢) ويطلق عليه اصطلاح صافي الربح Earnings (income) تمييزاً له عن صافي الربح الشامل Comprehensive income طبقاً لقائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (٥) الصادرة عن مجلس مبادئ المحاسبة المالية الأمريكي FASB.

(٣) يراجع على سبيل المثال: Danos and Imhoff, 1986, ch.4 لتفاصيل العلاقة بين صافي الربح ومفهوم الربح الشامل وكيفية الإفصاح عن كلا منهما.

(٤) نظراً لأن إدراج تلك الخسائر غير المحققة أو عدم إدراجها في قائمة الربح لن يؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة، فيمكن القول بأنه في ظل فرض كفاءة السوق المالية Efficient market hypothesis فإنه لا يتوقع أثر مغايراً لقواعد الإفصاح في الحالتين على القيمة السوقية للمنشأة المستمرة (بشرط عدم تأثر الأرباح الخاضعة للضرائب في الحالتين).

الأثر على قائمة الربح حتى يتم تحقق تلك الخسائر بالفعل، والذي يتم عادة في تاريخ بيع تلك الاستثمارات. ويوضح الشكل رقم (٦) مثالا رقمياً لكيفية المحاسبة عن محفظة استثمارات في منشأة مالية تعرضت لتغيرات القيمة السوقية بالانخفاض ثم الارتفاع، وأثر ذلك على صافي الربح أو الخسائر غير المحققة التي تظهر ضمن حقوق المساهمين طبقاً لطريقة القيمة السوقية، ومقارنتها بالطرائق البديلة الأخرى للمحاسبة عن نفس المحفظة، سواء اعتبرت محفظة قصيرة الأجل أم طويلة الأجل، ويمكن تلخيص أثر تلك المحفظة على قائمة الربح نتيجة تطبيق تلك الطرائق البديلة، كما هو ظاهر في الشكل رقم (٦) كالآتي :

الأثر على قائمة الربح	مجموع الأثر عن	
عن عام (١) عن عام (٢)	عام (١) + (٢)	
— (١٩٠)	(١٩٠)	طريقة القيمة السوقية (دليل ٢)
(٣٣٠) ١٤٠	(١٩٠)	طريقة التكلفة أو السوق أيهما أقل
(١٥٠) (٤٠)	(١٩٠)	طريقة التكلفة (محفظة طويلة الأجل)

وباستقراء نتائج هذا المثال الرقمي فإنه يتضح أن تطبيق طريقة القيمة السوقية طبقاً للدليل رقم (٢) يؤدي إلى تأجيل كافة خسائر بيع الاستثمار (س) إلى الفترة التي يتم خلالها بيع ذلك الاستثمار (٤٠٠ التكلفة - ٢١٠ ثمن البيع)، وعدم الاعتراف بتغيرات قيمة الاستثمار قبل هذا التاريخ على الرغم من تصنيفه كاستثمار قصير الأجل، وذلك بعكس الحال بالنسبة لطريقة التكلفة أو طريقة التكلفة أو السوق أيهما أقل، إذ يتم الاعتراف بصفة دورية بخسائر الانخفاض الدائم (طريقة التكلفة) أو خسائر الانخفاض المؤقت والدائم (طريقة التكلفة أو السوق أيهما أقل) بصفة دورية وقبل إتمام البيع ضمن بنود قائمة الربح .

ولذا يتضح أنه بتأجيل أثر الخسائر غير المحققة في قائمة الربح إلى الفترة التي يتم فيها البيع بالفعل، فإن ذلك قد يعطي دافعاً للإدارة التي ترغب في تحسين أرقام الربحية في الأجل القصير في ظل الاتجاه الهبوطي لأسعار استثماراتها لأن تتبع في تقييم محافظتها الاستثمارية على أساس القيمة السوقية طبقاً للاستثناء الذي يمنحها الدليل رقم (٢) .

٣ - إعطاء دافع للإدارة في المنشأة المالية لكي يعيد تصنيف بعض الاستثمارات في المحفظة طويلة الأجل إلى قصيرة الأجل : إذا استخدمت الإدارة طريقة القيمة السوقية للمحاسبة عن استثماراتها

شكل رقم (٦) مثال رقمي على تقييم محفظة استثمار قصيرة الأجل بالقيمة السوقية طبقاً للدليل رقم (٢) بالمقارنة مع طرائق التقييم الأخرى

تتكون المحفظة من الاستثمارات التالية :

بنود الاستثمارات	تكلفة الشراء	القيمة السوقية	في	في
١/٢ عام (١)	٢/٣ عام (١)	١ عام (١)	١ عام (١)	١ عام (١)
*** -	٢٥٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠
٥٠٠	٤٢٠	٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠
٥٧٠	٥٠٠	٦٠٠	٦٠٠	٦٠٠
١١٢٠	١١٧٠	١٢٠٠	١٢٠٠	١٢٠٠

* هناك انخفاض في قيمة الاستثمار (س) وباعتبار انخفاضاً دائماً في القيمة بمقدار ١٥٠ حتى نهاية عام (١)
** تم بيع الاستثمار (س) في نهاية العام (٢) بمبلغ ٦٠٠.

الالتزام على التواريخ المالية:	في حالة اعتبار المحفظة قصيرة الأجل	في حالة اعتبار المحفظة طويلة الأجل	في حالة اعتبار المحفظة طويلة الأجل
معاملة الربح والخسارة	التكلفة أو السوق أيهما أقل	التكلفة أو السوق أيهما أقل	التكلفة أو السوق أيهما أقل
عن عام (١)	٢٢٠٠ - خسائر غير محققة	٢٢٠٠ - خسائر غير محققة	٢٢٠٠ - خسائر غير محققة
عن عام (٢)	٢٢٠٠ - مكاسب غير محققة	٢٢٠٠ - مكاسب غير محققة	٢٢٠٠ - مكاسب غير محققة
قائمة المركز المالي:			
الأمول: القيمة الدفترية للاستثمارات	١٥٠٠ - (٢٢٠٠) - مخصص	١٥٠٠ - (٢٢٠٠) - مخصص	١٥٠٠ - (٢٢٠٠) - مخصص
في نهاية عام (١)	١١٠٠	١١٠٠	١١٠٠
في نهاية عام (٢)	-	-	-
حقوق المساهمين: مكاسب (خسائر) غير محققة على الاستثمارات	٢٠ - مكاسب غير محققة	٢٠ - مكاسب غير محققة	٢٠ - مكاسب غير محققة
في نهاية عام (١)	-	-	-
في نهاية عام (٢)	-	-	-

كيفية احتساب الخسائر والإرباح:
طبقاً لطريقة التكلفة أو السوق أيهما أقل :
خسائر غير محققة عن عام (١) = ١١٧٠ - ١٥٠٠ = (٣٣٠)
مكاسب غير محققة نتيجة لتفعيل
رصيد مخصص مربوط قيمة الاستثمارات
خسائر محققة من بيع الاستثمار (س) = ٢١٠ - ٤٠٠ = (١٩٠)

طبقاً لطريقة القيمة السوقية:
خسائر غير محققة محولة من حقوق المساهمين إلى قائمة الربح
بمناخية بيع الاستثمار (س) = ٢٥٠ - ٤٠٠ = (١٥٠)
خسائر محققة من بيع الاستثمار (س) = ٢١٠ - ٤٠٠ = (١٩٠)
رصيد حساب مكاسب غير محققة من حقوق المساهمين
في نهاية عام (١) = (٥٧٠ + ٥٠٠) - (١٩٠ + ٥٠٠) = ٢٠
في نهاية عام (٢) = (١١٢٠ - ٤٢٠) - (١٢٠٠ - ٥٠٠) = ٢٠

قصيرة الأجل وتعرضت بعض استثماراتها المصنفة كطويلة الأجل لهبوط قيمتها السوقية، فيمكن للإدارة التي ترغب في تلافي إظهار الخسائر الناتجة عن هبوط القيمة في قائمة الربح أن تقوم بإعادة تصنيف تلك الاستثمارات طويلة الأجل إلى محفظة الاستثمارات قصيرة الأجل. وبهذا الإجراء يمكن إظهار خسائر انخفاض القيمة في حقوق المساهمين مباشرة بدلا من تخفيض صافي الربح بقيمته.

وباستخدام بيانات المثال الرقمي في الشكل رقم (٦) يمكن البرهنة على ذلك بملاحظة أنه بإعادة تصنيف الاستثمار (س) في نهاية عام (١) من المحفظة طويلة الأجل إلى المحفظة قصيرة الأجل المقيمة على أساس سعر السوق، سوف يؤدي إلى انقاص الخسائر غير المحققة الظاهرة في قائمة الربح عن عام (١) بمقدار ١٥٠، وإظهار هذا الانخفاض في حقوق المساهمين. وهذا التأجيل للاعتراف بتلك الخسائر في قائمة الربح قد يؤثر عكسيا على رقم صافي الربح عن العام الذي يتم فيه بيع تلك الاستثمارات. ولكن هذا التأجيل لأثر انخفاض القيمة السوقية يسمح لإدارة المنشأة المستمرة بالتحكم في أرقام الربحية Income manipulation وذلك باتباعها لطريقة القيمة السوقية.

وخلاصة القول هنا : إن السماح للمؤسسات المالية بعدم إظهار خسائر انخفاض القيمة السوقية عن استثماراتها المؤقتة في قائمة الربح طبقا لطريقة القيمة السوقية التي أوردتها الدليل رقم (٢)، تؤدي إلى عدم إتساق تلك المعالجة مع أسس تقييم محفظة الاستثمارات طويلة الأجل بالإضافة إلى إيجاد دوافع للإدارة لتصنيف استثماراتها كقصيرة الأجل، أو تحويل استثماراتها من طويلة إلى قصيرة الأجل في حالة تعرضها لانخفاض مؤقت في قيمتها السوقية. ويظهر التحليل أعلاه أنه إذا كان هناك مبرراً لاستثناء الشركات المالية من تطبيق طريقة التكلفة أو السوق أيها أقل نظرا لوجود بعض الممارسات المتعارف عليها في تقييم استثمارات تلك المؤسسات تختلف عن القواعد العامة، فإنه يمكن القضاء على المفارقات التي وردت أعلاه بالنص على تطبيق طريقة القيم السوقية على كافة الاستثمارات، قصيرة أم طويلة الأجل، مع تفضيل إظهار الخسائر غير المحققة من انخفاض القيمة السوقية للاستثمارات، كبند مستقل من بنود رقم صافي الربح الشامل.

المقارنة بين القواعد التي أوردتها الدليل رقم (٢) ومثيلاتها الأمريكية والدولية

من استعراض وتحليل ما جاء به الدليل رقم (٢) الكويتي من قواعد للمحاسبة عن الاستثمارات في الجزء السابق من البحث، ومقارنتها بقواعد المحاسبة عن الاستثمارات طبقاً للمبدأ. المحاسبي رقم (٢٥) الصادر عن لجنة مبادئ المحاسبة الدولية (IAS, IAS No. 25) (1986) يتضح أنه على الرغم من العديد من أوجه التشابه بين الدليل الكويتي والمبدأ الدولي، إلا

أن هناك أيضاً بعض الفروق في المعالجات بين الحالتين، وتمثل معظم تلك الاختلافات بين المبدأين في اتجاه الدليل الكويتي لتضييق نطاق الاختيار بين بعض المعالجات البديلة المسموح باتباعها طبقاً للمبدأ الدولي، بالإضافة إلى استحداثه لبعض القواعد التي لا يوجد ما يماثلها طبقاً للمبدأ الدولي بالنسبة لبعض المعالجات. ومن جهة أخرى فإن مقارنة الدليل الكويتي رقم (٢) والمبدأ الدولي رقم (٢٥) بما جاء به المبدأ رقم (١٢) الصادر عن مجلس مبادئ المحاسبة المالية الأمريكي (FASB, SFAS No. 12, 1975) تثير العديد من أوجه الشبه وأوجه الخلاف، التي تسترعي الإهتمام، وتلقي المزيد من الضوء على تحليل ما جاء به الدليل الكويتي بهذا الشأن. ويلخص الشكل رقم (٧) تلك الأوجه بالمقارنة بين الدليل الكويتي والمبدأ الدولي والمبدأ الأمريكي فيما يتعلق بالاستثمارات في الأسهم سواء كانت قصيرة الأجل أم طويلة الأجل^(١).

ونظراً لأن القاعدة الأساسية لتقييم الاستثمارات في الأسهم بصفة عامة هي قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل، فسوف يكون من المفيد المقارنة بين الدليل الكويتي ومثيله الأمريكي والدولي، من حيث نطاق تطبيق أساس التكلفة، أو السوق أيهما أقل، وأوجه الشبه وأوجه الخلاف في الكيفية التي يطبق بها ذلك الأساس، سواء في المحفظة قصيرة الأجل أو الطويلة الأجل، في الحالات الثلاث. ويلخص الشكل رقم (٨) تلك المقارنة. ويتضح من استقراء نتائج تلك المقارنة في ذلك الشكل: أن الدليل الكويتي قد جاء ببعض القواعد التي تختلف عن كلا من المبدأين الدولي والأمريكي في بعض الأحيان، أو تختلف عن أحدهما في أحيان أخرى، ويمكن تلخيص أهم تلك الفروق في الجوانب التالية عند تطبيق أساس التكلفة أو السوق أيهما أقل:

- ١ - عدم التفرقة في معالجة الانخفاض الدائم المؤقت للاستثمارات طويلة الأجل.
- ٢ - إظهار الخسائر غير المحققة لانخفاض القيمة السوقية في الاستثمارات طويلة الأجل في قائمة الربح، وليس حقوق المساهمين مباشرة.
- ٣ - إظهار فروق تقييم الاستثمارات المعاد تصنيفها إلى بنود قصيرة الأجل في حقوق المساهمين مباشرة عند تطبيق طريقة سعر السوق على المحفظة قصيرة الأجل.
- ٤ - السماح بالخروج عن طريقة التكلفة أو السوق أيهما أقل في حالة الإستثمارات طويلة الأجل، وتطبيق طريقة التكلفة في حالة الأسهم التي يتم شراؤها وبيعها بقرار من مجلس إدارة الشركة.

(١) يراعى هنا أنه على الرغم من أن كلا من الدليل الكويتي رقم (٢) والمبدأ الدولي رقم (٢٥) قد جاء عاماً لكي ينطبق على كافة الاستثمارات في الأسهم أو السندات وما في حكمها، إلا أن نطاق تطبيق المبدأ رقم (١٢) والأمريكي يقتصر أساساً على معالجة الاستثمارات في حقوق الملكية التي لها سوقاً رائجة Marketable equity securities، إذ يستبعد من نطاق قواعده الاستثمارات في الأسهم الممتازة الواجبة السداد Preferred stock redeemable at the option of the investor وأسهم الخزنة Treasury Stock والسندات القابلة للتحويل إلى أسهم Convertible bonds.

شكل رقم (٧)
المقارنة بين المحاسبة عن الاستثمارات في الأوراق المالية
طبقاً للتوصيات الأميركية (FASB 12)، والدولية (IAS - 25) والكويتية (دليل ٢)

أوجه المقارنة :	FASB / 12	IAS / 25	دليل (٢)
إذا لم تقم المنشأة بتصنيف الاستثمارات إلى قصيرة وطويلة الأجل	تعتبر استثمارات طويلة الأجل	يجب تمييز ما إذا كانت قصيرة أم طويلة الأجل لغرض تقييمها	يجب تمييز الاستثمارات ما إذا كانت قصيرة أم طويلة الأجل لغرض تقييمها .
الاستثمارات قصيرة الأجل : أساس التقييم	التكلفة أو السوق أيهما أقل على مستوى إجمالي محفظة الاستثمارات (ما عدا الشركات التي لها طبيعة خاصة) .	التكلفة أو السوق أيهما أقل على مستوى إجمالي المحفظة أو على مستوى كل صنف أو على مستوى كل بند . أو : القيمة السوقية	التكلفة أو السوق أيهما أقل على مستوى إجمالي المحفظة أو على مستوى كل صنف . يمكن استخدام طريقة القيمة السوقية فقط في حالة المنشآت المالية .
الخسائر غير المحققة من انخفاض القيمة السوقية عن التكلفة	تسجل في قائمة الربح	تسجل في قائمة الربح في حالة التقييم بالتكلفة أو السوق أيهما أقل . في حالة التقييم بالقيمة السوقية، فإن الخسائر غير المحققة يمكن أن تخفص في قائمة الربح أو في حساب احتياطي إعادة تقييم ضمن حقوق المساهمين .	تسجل في قائمة الربح في حالة التقييم بالتكلفة أو السوق أيهما أقل . في حالة التقييم على أساس سعر السوق تظهر الخسائر غير المحققة في بند خاص ضمن حقوق المساهمين .
المكاسب غير المحققة من زيادة القيمة السوقية عن التكلفة	تسجل في قائمة الربح في حدود ما سبق الاعتراف به من خسائر غير محققة .	تسجل في قائمة الربح في حدود ما سبق الاعتراف به من خسائر غير محققة للاستثمارات المقومة بالتكلفة أو السوق أيهما أقل، أو الاستثمارات المقومة بسعر السوق .	تسجل في قائمة الربح في حدود ما سبق الاعتراف به من خسائر غير محققة للاستثمارات المقومة بالتكلفة أو السوق أيهما أقل .
المكاسب أو الخسائر المحققة من بيع الاستثمارات	تسجل في قائمة الربح بمقدار الفرق بين التكلفة وصافي ثمن البيع، لا يتأثر حسابها بأية مكاسب أو خسائر غير محققة سبق الاعتراف بها .	تسجل في قائمة الربح عن الاستثمارات المقومة بالتكلفة أو السوق أيهما أقل . بالنسبة للاستثمارات المقومة بسعر السوق فإن ما يخص الاستثمارات المباعة من احتياطي إعادة التقييم يمكن اعادته إما إلى الأرباح والخسائر أو إلى الأرباح المحجوزة مباشرة .	تسجل في قائمة الربح عن الاستثمارات المقومة بالتكلفة أو السوق أيهما أقل . بالنسبة للاستثمارات المقومة بسعر السوق، فإن ما يخص فروق التقييم الظاهرة في حقوق المساهمين يجب اعادتها إلى قائمة الربح .

شكل رقم (٧)

أوجه المقارنة :	FASB / 12	LAS / 25	دليل (٢)
إعادة التصنيف إلى استثمارات طويلة الأجل .	يعترف بخسائر محققة إذا كان سعر السوق يقل عن التكلفة، ولا يعترف بأية مكاسب نتيجة لإعادة التصنيف .	تسجل الاستثمارات المعاد تصنيفها بالتكلفة أو السوق أيهما أقل، أو بالقيمة السوقية إذا كانت مسجلة أصلاً بتلك القيمة، وتظهر فروق إعادة التصنيف من قائمة الربح .	تسجل الاستثمارات المعاد تصنيفها بالتكلفة أو السوق أيهما أقل، أو بالقيمة السوقية إذا كانت أصلاً بتلك القيمة، وتظهر فروق إعادة التصنيف في قائمة الربح .
الاستثمارات طويلة الأجل : أساس التقييم	بالتكلفة أو السوق أيهما أقل على مستوى إجمالي محفظة الاستثمارات .	بالتكلفة أو بالقيمة المقدرة، أو بالتكلفة أو السوق أيهما أقل على مستوى إجمالي محفظة الاستثمارات .	بالتكلفة أو بالتكلفة أو السوق أيهما أقل على مستوى إجمالي محفظة الاستثمارات .
هل تتم التفرقة بين الانخفاض المؤقت والانخفاض الدائم في القيمة السوقية ؟	نعم	نعم	نعم بالنسبة للاستثمارات المقومة بالتكلفة فقط .
الخسائر المترتبة على الانخفاض الدائم في القيمة السوقية	تعتبر خسائر تحمل لحساب الأرباح والخسائر ولا يسمح بإظهارها مرة ثانية كأرباح عند ارتفاع القيمة السوقية .	تعتبر خسائر تحمل لحساب الأرباح والخسائر إلا إذا أمكن تغطيتها من المكاسب غير المحققة من ارتفاع القيمة سابقاً والظاهرة في احتياطي إعادة التقييم . ويسمح بإظهارها كمكاسب في قائمة الربح عند ارتفاع القيمة في حدود ما تم تسجيله من خسائر .	تعتبر خسائر تحمل لحساب الأرباح والخسائر بالنسبة للإستثمارات المقومة على أساس التكلفة أو السوق أيهما أقل . ويسمح بإظهارها كمكاسب في قائمة في حدود ما تم تسجيله من خسائر .
المكاسب أو الخسائر المحققة من بيع الاستثمارات	تعالج مثل حالة الاستثمارات قصيرة الأجل	تعالج مثل حالة الاستثمارات قصيرة الأجل	تعالج مثل حالة الاستثمارات قصيرة الأجل المقومة بالتكلفة أو السوق أيهما أقل .
إعادة التصنيف إلى استثمارات قصيرة الأجل	تعالج مثل حالة الاستثمارات قصيرة الأجل	تسجل بالتكلفة أو القيمة الدفترية أيهما أقل للاستثمارات المقومة بالتكلفة أو السوق أيهما أقل . تسجل بالقيمة الدفترية إذا كانت الاستثمارات قصيرة الأجل المقومة على أساس سعر السوق .	تسجل بالتكلفة أو القيمة الدفترية أيهما أقل للاستثمارات المقومة بالتكلفة أو السوق أيهما أقل . تسجل بالقيمة السوقية إذا كانت الاستثمارات قصيرة الأجل مقومة على أساس سعر السوق .

شكل رقم (٨)

المقارنة بين تطبيق طريقة التكلفة أو السوق أيهما أقل على الاستثمارات المتداولة وطويلة الأجل طبقاً للتوصيات الأميركية (FASB 12) والدولية (IAS 25) والكويتية (دليل ٢)

دليل (٢)	IAS#25	FASB#12	
✓	✓	✓	١ - تطبق على كل من الاستثمارات قصيرة وطويلة الأجل .
×	×	✓	٢ - تقيم الاستثمارات قصيرة الأجل على أساس إجمالي المحفظة فقط .
×	✓	×	٣ - يسمح بتطبيق تقييم الاستثمارات قصيرة الأجل على أساس كل بند من البنود على حدة .
✓	✓	✓	٤ - التغير في المخصص المتعلق بالاستثمارات قصيرة الأجل يظهر أثره في قائمة الربح .
×	✓	✓	٥ - يتم التفرقة بين الانخفاض المؤقت والانخفاض الدائم لقيمة الاستثمارات طويلة الأجل .
×	✓	✓	٦ - التغير في المخصص للاستثمارات طويلة الأجل يظهر في حقوق المساهمين مباشرة .
؟	✓	×	٧ - يسمح بالاعتراف بأرباح غير محققة نتيجة عكس الانخفاض في القيمة السوقية للاستثمارات طويلة الأجل .
✓	✓	✓	٨ - تقيم الاستثمارات طويلة الأجل على أساس إجمالي المحفظة فقط .
×	✓	×	٩ - يسمح بالاعتراف بأرباح غير محققة في حقوق المساهمين مباشرة نتيجة لزيادة القيمة السوقية للاستثمارات طويلة الأجل عن التكلفة، والتي لا ترتبط باسترداد خسائر غير محققة سابقة .
			١٠ - تعالج فروق تقييم الاستثمارات المعاد تصنيفها من طويلة الأجل إلى قصيرة الأجل : أ) إذا كانت الاستثمارات قصيرة الأجل مقومة بالتكلفة أو السوق أيهما أقل : ب) إذا كانت الاستثمارات قصيرة الأجل مقومة بسعر السوق .
في حقوق المساهمين مباشرة	في قائمة الربح	خسائر محققة في قائمة الربح خسائر محققة في قائمة الربح	

(✓) تشير إلى انطباق العبارة (×) تشير إلى عدم انطباق العبارة (؟) تشير إلى عدم وجود قاعدة محددة

شكل رقم (٩)

مثال على تقييم محفظة استثمارات طويلة الأجل

مقارنة التوصيات الأميركية (FASB 12) والدولية (IAS 25) والكويتية (دليل ٢)

التي تكلفه بنود محفظة الاستثمارات طويلة الأجل والقيم السوقية المرتبة بها :

بنود المحفظة	التكلفة في بداية عام (١)	القيمة السوقية :			
		في نهاية عام (١)	في نهاية عام (٢)	في نهاية عام (٣)	في نهاية عام (٤)
س	٤٠٠	٤١٠	٤٩٠	٣٨٠	٣٣٦٠
ص	١٥٠	٩٥	١١٠	١٢٠	١٢٥
ع	٢٥٠	٢٠٥	٢٧٥	٢٤٠	٢٨٠
مجموعة القيمة	٨٠٠	٧١٠	٨٧٥	٧٤٠	٧٦٥

* انخفاض القيمة في نهاية عام (١) لبنود المحفظة يشتمل على انخفاض دائم بالنسبة للاستثمارات (ص) بمبلغ ٥٥، وقد تم استعاضة هذا الانخفاض في نهاية عام (٢) نتيجة لارتفاع القيمة السوقية للاستثمار (ص).

** تم إعادة تصنيف الاستثمار (س) في نهاية عام (٤) إلى المحفظة قصيرة الأجل ويفرض أن الاستثمارات قصيرة الأجل تقيم بالتكلفة أو السوق أيهما أقل.

الأثر على القوائم المالية

القوائم المالية :	FASB# 12	IAS# 25	الدليل (٢) بالكويت	
			طريقة التكلفة أو السوق أيهما أقل	طريقة التكلفة أو السوق أيهما أقل
عن عام (١)	(٥٥) خسائر محققة دائمة	(٥٥) خسائر غير محققة	(٩٠) خسائر غير محققة	(٥٥) خسائر غير محققة
عن عام (٢)	—	٥٥ مكاسب غير محققة	٩٠ مكاسب غير محققة	٥٥ مكاسب غير محققة
عن عام (٣)	—	—	(٦٠) خسائر غير محققة	—
عن عام (٤)	(٤٠) خسائر محققة من إعادة التصنيف	—	٦٠ مكاسب غير محققة	—
المركز المالي :				
الأصول : استثمارات طويلة الأجل (القيمة الدفترية)				
في نهاية عام (١)	٧٤٥ - (٣٥) خصص	٧٤٥ - (٣٥) خصص	٨٠٠ - (٩٠) خصص	٧٤٥ -
في نهاية عام (٢)	٧٤٥ -	٨٠٠ -	٨٠٠ -	٨٠٠ -
في نهاية عام (٣)	٧٤٥ - (٥) خصص	٨٠٠ (٦٠) خصص	٨٠٠ (٦٠) خصص	٨٠٠ -
في نهاية عام (٤)	٣٤٥ -	٤٠٠ -	٤٠٠ -	٤٠٠ -
حقوق المساهمين :				
في نهاية عام (١)	(٣٥) خسائر غير محققة	(٣٥) خسائر غير محققة	—	—
في نهاية عام (٢)	—	—	—	—
في نهاية عام (٣)	(٥) خسائر غير محققة	(٦٠) خسائر غير محققة	—	—
في نهاية عام (٤)	—	—	—	—

إلا أن هناك العديد من أوجه الخلاف بين الدليل الكويتي رقم (٢) وبين المبدأ الأمريكي، والمبدأ الدولي، والتي تبدو واضحة على وجه الخصوص بالنسبة لتقويم محافظ الاستثمار طويلة الأجل في الأسهم، والتي تستحق التحليل. ويمكننا حصر تلك الفروق وتحليلها طبقاً للأوجه التالية، وباستخدام بيانات المثال الرقمي الذي يظهر في الشكل رقم (٩) :

١ - الانخفاض الدائم Permanent (non -temporary) decline في القيمة السوقية لأحد الاستثمارات :

طبقاً للمبدأ الأمريكي يجب تخفيض القيمة الدفترية للاستثمار طويل الأجل بمقدار الانخفاض الذي يعتبر دائماً، ويسجل هذا التخفيض كخسائر محققة في قائمة الربح. وطبقاً للمبدأ الدولي وطريقة التكلفة طبقاً للدليل الكويتي، فإنه يتم الإعراف بتلك الخسائر أيضاً في قائمة الربح ولكن تعتبر خسائر غير محققة. وذلك يتضح من الأثر على قائمة الربح عن عام (١) في الشكل رقم (٩) في الطرائق الثلاث بمقدار (٥٥). أما بالنسبة لطريقة «التكلفة أو السوق أيهما أقل» طبقاً للدليل الكويتي، فإن إجمالي الانخفاض في محفظة الاستثمارات طويلة الأجل سواء أكان يعتبر انخفاضاً مؤقتاً أم دائماً، يظهر في شكل خسائر غير محققة في قائمة الربح، وذلك يتضح من خصم مبلغ (٩٠) في قائمة الربح للعام (١) طبقاً لتلك الطريقة (وبفرض عدم وجود مخصصات سابقة)، ويكون به مخصصاً يظهر مطروحاً من تكلفة الاستثمارات في المركز المالي في نهاية العام.

٢ - الارتفاع اللاحق للقيم السوقية Subsequent market recovery

لا يسمح المبدأ الأمريكي بالاعتراف بمقدار الزيادة في القيمة السوقية للاستثمار طويل الأجل واعتبارها استعاضة للانخفاض الدائم السابق في القيمة Reversal. إذ أنه يترتب على التخفيض الدائم للقيمة السوقية أن تصبح القيمة الدفترية للاستثمارات في تاريخ التخفيض معادلة للتكلفة الجديدة والتي لا يسمح بزيادتها عندما تعود القيم السوقية إلى مستوياتها السابقة. وذلك بعكس الحال بالنسبة لما ينص عليه (المبدأ الدولي) وطريقة التكلفة (الدليل الكويتي) إذ يسمح باسترداد تلك الخسائر واعتبارها في حكم الأرباح غير المحققة Recovery of previous unrealized loss وذلك في حدود ما سبق الاعتراف به من خسائر دائمة، وبالتالي تظهر في قائمة الربح. وذلك يتضح من الاعتراف بمكاسب غير محققة قدرها ٥٥ في عام (٢) في ظل الطريقتين في المثال السابق. أما بالنسبة لطريقة «التكلفة أو السوق أيهما أقل» طبقاً للدليل الكويتي، فنظراً لعدم التمييز من البداية بين الخسائر المؤقتة والخسائر الدائمة، فإن ارتفاع القيمة السوقية يؤدي إلى تعديل المخصص السابق تكوينه عن كافة الخسائر السابقة ويتضح ذلك من تسجيل مبلغ (٩٠) في عام (٢) في قائمة الربح طبقاً لتلك الطريقة.

٣ - الانخفاض المؤقت في القيمة السوقية Temporary decline

يتشابه المبدأ الأمريكي مع المبدأ الدولي في أن الانخفاض المؤقت لا يؤثر على قائمة الربح سواء عند حدوثه، أو عند استرداد ذلك الانخفاض في شكل ارتفاع لاحق للقيمة السوقية لإجمالي محفظة الاستثمارات، إذ أن كلا المبدأين يعتبرها خسائر غير محققة تظهر كبند مستقل ضمن حقوق المساهمين. أما طبقاً لطريقة التكلفة أو السوق أيهما أقل في الدليل الكويتي، فإن الانخفاض المؤقت في القيمة السوقية أو استرداد ذلك الانخفاض Reversal يؤخذ في الحسبان باعتباره خسائر أو مكاسب غير محققة تظهر في قائمة الربح وليس في حقوق المساهمين مباشرة، مثله في ذلك مثل معالجة الانخفاض الدائم. أما طريقة التكلفة في ظل المبدأ الكويتي فلا تعترف بالتغيرات المؤقتة في أسعار السوق للاستثمارات طويلة الأجل، وتقتصر فقط على التغيرات الدائمة والتي يظهر أثرها في قائمة الربح كما سبق الإشارة إليه. ومن الشكل رقم (٩) فإنه يلاحظ تشابه المعالجة بين المبدأ الدولي والدولي وطريقة التكلفة فيما عدا تكوين محصل بالانخفاض المؤقت، وبمقدار الخسائر غير المحققة التي تظهر ضمن حقوق المساهمين طبقاً للمبدأ الدولي في نهاية عام (١)، عام (٣).

٤ - ارتفاع القيمة السوقية الناتج عن إعادة تقويم Revaluation لمحفظة الاستثمارات طويلة الأجل :

يتفق المبدأ الأمريكي والدليل الكويتي في عدم الأخذ في الحسبان ارتفاع القيمة السوقية الناتجة عن إعادة تقييم بنود الاستثمارات طويلة الأجل إلا في حدود ما سبق الإعراف به كخسائر مؤقتة (المبدأ الأمريكي)، أو كلا من الخسائر المؤقتة والدائمة (الدليل الكويتي). إلا أن المبدأ الدولي يميز الإعراف بالزيادة الناتجة عن ارتفاع القيمة السوقية كمكاسب غير محققة، تظهر كفائض من إعادة التقويم revaluation Surplus ضمن حقوق المساهمين، حتى إذا لم تكن استرداداً لما سبق الإعراف به من خسائر سابقة. وكما سبق الإشارة إليه فإن ارتفاع القيمة السوقية التي تلي الإعراف بخسائر نتيجة نقص قيمة الاستثمارات يجب أن تظهر - طبقاً للمبدأ الدولي - في قائمة الربح وفي حدود تلك الخسائر.

٥ - إعادة تصنيف الاستثمارات طويلة الأجل إلى قصيرة الأجل Re-Classification

يجري تقييم الاستثمارات المعاد تصنيفها من طويلة إلى قصيرة الأجل (وأيضاً من القصيرة إلى طويلة الأجل) طبقاً للمبدأ الأمريكي على أساس التكلفة، أو السوق أيهما أقل، في تاريخ إعادة التصنيف، وأية فروق ناتجة عن انخفاض التكلفة عن القيمة السوقية لتلك الاستثمارات تؤخذ مباشرة كخسائر محققة في قائمة الربح.

وفي هذه الحالة فإن تلك القيمة تصبح أساس التكلفة الجديد للاستثمارات المنقولة إلى المحفظة قصيرة الأجل، ويلاحظ أن هذا الإجراء لا يؤثر على رصيد أي محصل مكون لإنخفاض

قيمة المحفظة طويلة الأجل في الدفاتر، وإن كان سوف ينعكس أثره عند إجراء تسوية ذلك المخصص مرة واحدة في نهاية العام .

إلا أنه طبقاً للمبدأ الدولي والمبدأ الكويتي فإن أساس تقييم الاستثمارات المعاد تصنيفها يتوقف على اتجاه التحويل من محفظة إلى أخرى، وكذلك على أساس التقييم المستخدم في المحاسبة عن محفظة الاستثمارات قصيرة الأجل . إذ يتطلب كلا المبدأين أن يتم تقييم الاستثمارات طويلة الأجل المحولة إلى المحفظة قصيرة الأجل على أساس «التكلفة، أو القيمة الدفترية، أيهما أقل» في حالة إذا كانت الاستثمارات قصيرة الأجل يجري تقويمها على أساس التكلفة، أو السوق أيهما أقل، أما إذا كانت محفظة الاستثمارات قصيرة الأجل يجري تقييمها على أساس «سعر السوق» فإن أساس إعادة التصنيف هو «القيمة الدفترية» طبقاً للمبدأ الدولي والقيمة «السوقية» طبقاً للدليل الكويتي^(١) .

أما بشأن الفروق الناتجة عن إعادة التصنيف، فينص المبدأ الدولي على أن أي فائض من إعادة التقييم والذي يظهر ضمن حقوق المساهمين، والمتعلق بالبند المعاد تصنيفها، يجب تحويله إلى قائمة الربح . ولكن الدليل الكويتي لم يذكر معالجة تلك الفروق سوى بالنسبة لأساس القيمة السوقية إذ ينص على أن «أي رصيد فائض من التقويم بالنسبة إلى الاستثمارات يدرج في حساب حقوق المساهمين كبند مستقل» (البند سابعاً، الفقرة ب) .

(١) يلاحظ أن الدليل الكويتي رقم (٢) في مقدمة البند سابعاً يذكر أن إعادة التصنيف من استثمارات طويلة الأجل إلى استثمارات قصيرة الأجل يتم على أساس «القيمة المدرجة» إذا كانت الاستثمارات قصيرة الأجل مدرجة بالقيمة السوقية . ولكن في نص المبدأ المحاسبي لنفس البند في الفقرة (ب) فإنه يذكر أن إعادة التصنيف تتم على أساس «القيمة السوقية»، الأمر الذي يثير تساؤلاً عن سبب تفاوت ذكر المعالجة في «دباجة» المبدأ المحاسبي عن المبدأ المحاسبي ذاته . وقد اتبعنا في ذلك التحليل ما ورد في نص المبدأ المحاسبي ذاته . ويلاحظ أيضاً أن البند سابعاً من الدليل كان يجب عنوانه باسم «إعادة تصنيف الاستثمارات» بدلاً من عنوان «تصنيف الاستثمارات» الذي يتطابق مع عنوان البند رابعاً من نفس الدليل .

خاتمة

لا شك أن الدليل رقم (٢) الكويتي يمثل خطوة إيجابية نحو توفير مجموعة متكاملة متسقة من المبادئ المحاسبية الواجبة التطبيق محليا. ويغطي الدليل جانبا هاما من جوانب المحاسبة عن استثمارات الوحدات الاقتصادية وخصوصا الاستثمارات العرضية في الأسهم، سواء أكانت قصيرة أم طويلة الأجل.

وقد أظهر التحليل المقدم في الأجزاء السابقة للبحث العديد من أوجه الشبه وأوجه الخلاف بين الدليل الكويتي، والمبدأ الأميركي رقم (١٢)، والمبدأ الدولي رقم (٢٥).

وقد اتضح من تحليل ما جاء به الدليل الكويتي ومقارنته بمثيلة الأمريكي والدولي: أن هناك عدة جوانب جاء بها الدليل رقم (٢) والتي تعتبر أكثر اتساقاً مع الإطار الفكري للمحاسبة المالية، وهي:

١ - اتساق المعالجة في تطبيق طريقة التكلفة أو السوق أيهما أقل، بالنسبة لكلا من المحفظة قصيرة وطويلة الأجل.

٢ - عدم التفرقة في معالجة أثر الانخفاض المؤقت والانخفاض الدائم للقيمة السوقية للاستثمارات عند تطبيق طريقة التكلفة أو السوق أيهما أقل، نظرا لصعوبة إيجاد ضوابط يتحدد بها طبيعة ذلك الانخفاض.

٣ - إظهار الخسائر المترتبة على الانخفاض الدائم في المحفظة طويلة الأجل، المقيّمة على أساس التكلفة كبند من بنود قائمة الربح.

وقد أظهر التحليل أيضا: أن هناك بعض جوانب القصور أحيانا، وعدم الإتساق أحيانا أخرى لبعض المعالجات التي أتى بها الدليل والتي نوجزها فيما يلي:

١ - عدم اشتراط أن تكون الاستثمارات «رائجة» لكي يمكن تطبيق طريقة التكلفة أو السوق أيهما أقل، سواء للمحافظ قصيرة أو طويلة الأجل في الأسهم.

٢ - عدم توضيح اقتصار تطبيق طريقة التكلفة للاستثمارات طويلة الأجل على حالات الاستثمارات في السندات (وما في حكمها)، أو في الأسهم التي ليست لها سوقاً رائجة.

٣ - عدم اتساق معالجة خسائر انخفاض القيمة السوقية في ظل طريقة سعر السوق - والتي يسمح بتطبيقها للمؤسسات المالية على وجه الإستثناء - مع معالجة المحافظ الاستثمارية طويلة الأجل لنفس المؤسسات، وذلك يؤدي إلى توافر الدافع لدى الإدارة للتحكم في أرقام الربحية الدورية عن طريق تصنيف تلك الاستثمارات أو إعادة تصنيفها.

- ٤ - السماح بالخروج على تطبيق طريقة التكلفة أو السوق أيهما أقل، عند تقييم الأسهم التي يصدر قراراً بشأنها من مجلس الإدارة على الرغم من توافر بيانات القيمة السوقية .
- ٥ - عدم وضوح كيفية معالجة فروق تقييم الاستثمارات المعاد تصنيفها من طويلة إلى قصيرة الأجل في حالة اتباع طريقة التكلفة أو السوق أيهما أقل، للمحافظة قصيرة الأجل .
- ٦ - عدم الأخذ بمفهوم الربح الشامل Comprehensive income والذي يضمن إظهار التغيرات في حقوق المساهمين نتيجة أية مكاسب أو خسائر غير محققة والناجمة عن تغيرات القيمة السوقية للاستثمارات والاقتصار على إظهار بعض تلك التغيرات في حقوق المساهمين مباشرة، كما هو الحال في ظل طريقة القيمة السوقية للمحافظ قصيرة الأجل .
- ولا شك أنه بالإضافة إلى الحاجة إلى تلافى أوجه القصور تلك، فإن الأمر يتطلب تأمين قواعد محاسبية تستكمل ما جاء به الدليل رقم (٢) لكي تغطي الجوانب الأخرى للمحاسبة عن الإستثمارات والتي لم يتناولها الدليل .
- ومن بين تلك الإستثمارات في الشركات الزميلة والشركات التابعة، والاستثمارات بعملات أجنبية، والمحاسبة عن العقود الإيجارية طويلة الأجل، وكذلك المحاسبة عن بعض الأدوات الاستثمارية المستحقة في أسواق المال مثل العقود الاختيارية^(١) Options لشراء وبيع الأسهم والعملات وغيرها. ولضمان اتساق القواعد المحاسبية التي تصدر عن اللجنة الفنية بين مجالات التطبيق المختلفة وملائمتها للبيئة المحلية، فإنه يتعين استناد تلك القواعد إلى إطار فكري يسترشد به في المفاضلة بين الحلول البديلة المختلفة التي يسمح بتطبيقها محلياً. ولذا فإن تأمين مثل ذلك الإطار الفكري، وتقدير مدى الإعتماد على مبادئ المحاسبة الدولية أو غيرها لتأمين القواعد المحاسبية وملائمتها للبيئة المحلية، يجب أن يكون من الأولويات التي تستحق الإهتمام من جانب اللجنة الفنية الدائمة في خطواتها القادمة نحو تحديد المبادئ المحاسبية الواجبة التطبيق .

(١) يراجع على سبيل المثال :

المراجع :

- وزارة التجارة والصناعة (دولة الكويت) - القرار الوزاري رقم (٤) لسنة ١٩٨٧م بشأن المبادئ المحاسبية التي يتعين اتباعها في إعداد البيانات المالية الخاصة بالشركات والمؤسسات - دليل رقم (٢) : محاسبة الاستثمار - الكويت اليوم - العدد ١٧٠٢ - السنة الثالثة والثلاثون (١٨ يناير ١٩٨٧) .
- معهد الدراسات المصرفية (دولة الكويت) : الدليل المالي للشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية ١٩٨٠ - ١٩٨٦ ، معهد الدراسات المصرفية ، ١٩٨٧ .
- الشركة الدولية الكويتية للاستثمار : دليل سوق الأسهم الكويتية ١٩٨٢ / ١٩٨٧ - الشركة الدولية الكويتية للاستثمار ، ١٩٨٧ .
- Beaver, W. (1971). «Reporting Rules for Marketable Equity Securities», The Journal of Accountancy (October), PP.57-61 .
- Danos, P. and Imhoff, E. (1986). Intermediate Accounting, 2nd ed., Englewood Cliffs, N.J. : Prentice-Hall .
- Douglas, P. (1972). «Accounting for Equity Securities», The Journal of Accountancy (November), PP. 66-70 .
- Financial Accounting Standards Board (1975), Statement of Financial Accounting Standards No. 12, «Accounting for Certain Marketable Securities, Stamford, CT : FASB .
- Financial Accounting Standards Board (1982). Statement of Financial Accounting Standards No. 60, «Accounting and Reporting by Insurance Enterprises», Stamford, CT : FASB .
- Financial Accounting Standards Board (1984). Statement of Financial Accounting Concepts No.5, «Recognition and Measurement in Financial Statements of a Business Enterprise», Stamford, CT : FASB.
- Foran N., and Foran, M. (1987). «SFAS No. 12 and the Conceptual Framework», Accounting Horizon (December), PP. 43-50 .

- _Hauworth, W. and Moody, L.(1987) . «An Accountant's Option Primer : Puts and Calls Demystified»,
_Journal of Accountancy (January), PP. 87-97 .
- _Haried, A., and Smith, R. (1977). «Accounting for Marketable Equity Securities», The Journal of Accountancy (February), PP. 54-61 .
- _Hendriksen, E. (1982). Accounting Theory, 4th ed., Home-wood, III. : Richard Irwin .
- _International Accounting Standards Committee (1986). International Accounting Standard No. 25, «Accounting for Investments», London : IASC .
- _Norgaard, C. and Grinnell, D (1976). «New Accounting and Reporting Requirements for Marketable Equity Securities», Michigan CPA, (September - October), PP. 33 - 38 .
- _O'Connor, M., and Hamre, J. (1972). «Alternative Methods of Accounting for Long - Term Nonsubsidiary Intercompany Investments in Common Stock», The Accounting Review (April), PP. 308 - 319 .
- _Shuaib A. Shuaib (1984) . «Current Accounting Practices in Kuwait - Banking Industry», Finance and Industry, No. 5, pp. 7 - 19 .
- _Williams, J. ; Stanga, K., and Holder, W. (1984). Intermediate Accounting. Orlando, Fl. ; Harcourt Brace Jovanovich .
- _Wolk, H. ; Francis, J. ; and Tearney, M. (1984). Accounting Theory, Boston, Massachusetts : Kent Publishing Co.